Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

دور الجامعات في الحد من ظاهرة الطلاق في إطار خدمة المجتمع

ابوالقاسم سالم جاب الله

جامعة طرابلس–كلية الآداب السواني – قسم علم الاجتماع

The Role of Universities in Reducing the Phenomenon of Divorce within the Framework of Community Service

University of Tripoli – Faculty of Arts, Al-Sawani – Department of Sociology

Aboulgasim Salim. Jaber. Jabullh

a.gabullah@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/4/01 –تاريخ المراجعة:2026/05/2– تاريخ القبول: 2026/05/14– تاريخ للنش2026/06/01

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور الجامعات في الحد من ظاهرة الطلاق في إطار خدمة المجتمع، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصـــفي بهدف تحليل الأدبيات التي تتناول دور الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته بالحد من ظاهرة الطلاق، وصـولا للنتائج واسـتنباط النتائج. وكشـفت النتائج: يمكن للجامعات أن تسـاهم بشـكل كبير في الحد من الطلاق وتعزيز استقرار الأسر من خلال خمسة محاور رئيسية: إنشاء مركز للبحوث والدراسات الأسرية لإجراء دراسات معمقة وتطوير قاعدة بيانات ونشـر النتائج، تقديم برامج التأهيل والإعداد للزواج من خلال مقررات دراسـية وورش عمل وإرشـاد للأزواج الجدد، توفير خدمات الاسـتشـارة الأسـرية المتخصـصـة عبر عيادات وخطوط سـاخنة وبرامج للوقاية من العنف الأسـري، تنفيذ تدخلات مجتمعية وشـراكات فعالة من خلال برامج توعية وتعاون مع المؤسـسـات الدينية والإعلام، اقتراح سياسات أسرية داعمة وتقديم تقييمات لأثر السياسات الحكومية على الأسر. مع العلم أن نجاح هذه المبادرات تتطلب دعم مؤسسي وتخصيص موارد كافية، والاعتماد على متخصصين والتقييم الدوري ضمان الاستدامة

الكلمات الافتتاحية : دور الجامعات – الحد من ظاهرة الطلاق –خدمة المجتمع.

Abstract:

The research aimed to identify the role of universities within the framework of community service in reducing the phenomenon of divorce. The descriptive approach was used to analyze the literature on the role of universities in community service and its relationship to reducing the phenomenon of divorce, to arrive at conclusions and draw conclusions. The results revealed that universities can significantly contribute to reducing divorce and enhancing family stability through five main axes: Establishing a center for family research and studies to conduct in-depth studies, develop a database, and publish the results; Providing marriage rehabilitation and preparation programs through curricula, workshops, and guidance for newlyweds; Providing specialized family counseling services through clinics, hotlines, and programs to prevent domestic violence; Implementing community interventions and effective

partnerships through awareness programs and cooperation with religious institutions and the media; Proposing supportive family policies and providing assessments of the impact of government policies on families. The success of these initiatives requires institutional support, the allocation of sufficient resources, reliance on specialists, and periodic evaluation to ensure sustainability.

Opening remarks: The role of universities – serving the community – reducing the phenomenon of divorce.

المقدمة:

تلعب الجامعات دور مهم في خدمة المجتمع من خلال المساهمة الفعالة في الحد من ظاهرة الطلاق، والتي باتت تشكل تهديدا لاستقرار الأسر وسلامة المجتمع، وتضطلع الجامعات بهذه المسؤولية من خلال إجراء البحوث العلمية العميقة لفهم الأسباب الجذرية للطلاق في المجتمع المحلي، وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ذلك تقوم الجامعات بتصميم وتنفيذ برامج توعية وتثقيفية شاملة تستهدف المقبلين على الزواج والأزواج الجدد، بهدف تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء علاقات زوجية ناجحة ومستقرة. من تم فقد تناول البحث: ظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي، دور الجامعة في خدمة المجتمع، إسهامات الجامعة في خدمة المجتمع.

مشكلة البحث:

ظاهرة الطلاق ظاهرة عالمية إذ تعاني المجتمعات الغربية والعربية من ارتفاع ملحوظ في نسب الطلاق، لذا بادرن كثير من الدول المتقدمة والنامية إلى تصميم برامج الإرشادية تساعد الشركاء المقبلين على الزواج في فهم مسؤوليات الزواج وأبعاده وتقبل الاخر ومهارات التواصل وإدارة الخلافات. وتنوعت الأدوات في تقديم البرامج من خلال جلسات استشارية ودورات ارشادية وندوات ومحاضرات وغيرها مما يتلاءم واحتياجات المشاركين على اختلاف بيئاتهم. والمجتمع الليبي شهد ارتفاع ملحوظ في معدلات الطلاق الأمر الذي يحتم على البحاث المهتمين بقضايا المجتمع السعي لإيجاد الحلول؛ ونظراً لما للطلاق من آثار سلبية من شأنها أن تؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها. وفي إطار إن دور الجامعات لا يقتصر على البحث والتوعية بل يمتد ليشمل تقديم خدمات الاستشارة الأسرية المتخصصة من خلال مراكز الاستشارات الأسرية التابعة لها. فان مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على التساؤل: ما هو دور الجامعات في إطار خدمة المجتمع في الحد من ظاهرة الطلاق

أهمية البحث:

1. يسهم البحث في فهم أسباب الطلاق من منظور أكاديمي، ومن تم تحديد العوامل التي تقود إليه.
2. يكشف البحث عن الدور الفعلي والمتوقع للجامعات في مواجهة ظاهرة الطلاق، وتحدد الثغرات التي يجب معالجتها.
3. يساعد الحث في تطوير استراتيجيات وبرامج جديدة للحد من الطلاق، تستند إلى الرؤى والأفكار التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس.

هدف البحث: التعرف على دور الجامعات في إطار خدمة المجتمع في الحد من ظاهرة الطلاق

المفاهيم الإجرائية:

دور الجامعات: مجموعة الأنشطة والبرامج والمبادرات التي تقوم بها الجامعة، والتي يمكن قياسها وملاحظتها.

خدمة المجتمع: تفعيل دور الجامعة كمؤسسة مجتمعية فاعلة في معالجة ظاهرة الطلاق من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والأنشطة المتكاملة التي تستهدف مختلف فئات المجتمع

الحد من ظاهرة الطلاق: تطبيق مجموعة من التدخلات العملية الموجهة للأفراد والأســـر والمجتمع بهدف تقليل معدلات إنهاء الزواج بشـكل رسـمي (الطلاق)، وتقليل الآثار السـلبية المترتبة عليه، وذلك من خلال تعزيز عوامل اسـتقرار الزواج ومعالجة الأسباب المؤدية إلى تفكك الأسر.

منهجية البحث: اسـتخدمت الدراسـة المنهج الوصـفي بهدف تحليل الأدبيات التي تتناول دور الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته بالحد من ظاهرة الطلاق، وقد تم من خلال هذا التحليل اســتنباط النتائج التي تســلط الضـــوء على هذا الدور، وصياغة توصيات قابلة للتطبيق بناء على الفهم المتعمق للأدبيات المستعرضة.

الدراسات السابقة:

دراســـة الحداد (2020): بعنوان دور برنامج الحوار الجماعي في خدمة الجماعة وتنمية معارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، والتي هدفت إلى: تحديد دور برنامج الحوار الجماعي في تنمية معارف الفتيات المقبلات علي الزواج بأسباب الطلاق المبكر، وبالآثار المترتبة على الطلاق المبكر، وتحديد أنواع الأنشـطة والبرامج الجماعية التي تقدم للفتيات المقبلات على الزواج لتنمية معارفهم بالطلاق المبكر، وتحديد دور أخصـــائي الجماعة في برنامج الحوار الجماعي لتنمية معارف الفنيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر ، والتوصـل إلى مقترحات لتفعيل دور برنامج الحوار الجماعي في تنمية معارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر. وخلصت النتائج إلى: أهمية البرامج التي تهدف إلى توعية الفتيات المقبلات على الزواج بأســـباب الطلاق المبكر وتقديم الأدوات والمهارات اللازمة لهن للتواصـــل الفعال وحل المشكلات الزوجية بشكل بناء، وقد حصل هذا المقترح على قيمة عالية في نتائج الدراسة (62)، مما يشير إلى أهميته من وجهة نظر المشاركين في الدراسـة، وأكدت النتائج على أهمية مساعدة الفتيات المقبلات على الزواج في اكتساب الخبرات والمعارف التي تمكنهن من فهم وإدراك الأسباب التي قد تؤدي إلى الطلاق المبكر، وشدت على ضرورة مشاركة أسرهن في هذه العملية

(الحداد: 2020، 475-205).

دراســة مدلل (2017): بعنوان برنامج مقترح لتحضـــير المقبلين على الزواج في ضـــوء التجارب العالمية وخصـــوصـــية المجتمع الفلسطيني، والتي هدفت إلى: بناء قاعدة صحيحة للتفاهم بين الشركاء وبالتالي تعزيز التوافق بينهم وبالتالي تمكين الاستقرار الاسري، واستطلاع وجهات نظر أهل الخبرة في قضايا الزواج وتحليلها لبناء الابعاد الأساسية للبرنامج التحضيري حتي يتناسـب مع احتياجات المقبلين على الزواج في المجتمع، وتوظيف البرامج العالمية والاسـتفادة منها في بناء البرنامج المقترح، واعداد برنامج مقترح لتحضير المقبلين علي الزواج يتواءم واحتياجات المجتمع. وخلصت النتائج إلى: أهمية برامج الإرشـــاد قبل الزواج للوقاية من الطلاق وزيادة التوافق بين الشـــركاء، وفاعلية برامج التحضـــير قبل الزواج في الحد من الطلاق، خاصـة في المجتمعات التي تتبنى هذه البرامج بشكل إلزامي، وأهمية تكييف البرامج العالمية لتناسب خصـوصـية المجتمع الفلسـطيني مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الدينية والثقافية، ووجود اهتمام كبير من قبل المختصـين في قضـايا الزواج في المجتمع الفلسطيني بالإدارة المالية بين الشركاء ودورها في بناء علاقة صحيحة **(مدلل: 2017).**

دراسـة نوفل وآخرون (2016): بعنوان فاعلية برنامج ارشادي لتنمية وعي الفتيات المقبلات على الزواج بأسس ومقومات الاســرة الناجحة، والتي هدفت إلى تحديد مســتوى وعي الفتيات المقبلات على الزواج بأســس ومقومات الأســرة الناجحة، والكشـف عن الفروق بين طالبات الفرقة الثانية والثالثة في الوعي بأسـس ومقومات الأسـرة الناجحة. واظهرت النتائج: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين الطالبات الريفيات والحضـريات في الوعي بأسـس ومقومات الأسـرة الناجحة، ووجود فروق ذات دلالة إحصـــائية بين طالبات الفرقة الثانية والثالثة في الوعي بأســس التعامل مع الأبناء، والوعي بإدارة شــؤون الأسـرة، لصــالح طالبات الفرقة الثالثة، فاعلية البرنامج الإرشـادي المعد لتنمية وعي الفتيات المقبلات على الزواج بأســس

ومقومات الأســـرة الناجحة، حيث وجدت فروق دالة إحصــــائيًا بين درجات أفراد العينة التجريبية قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح التطبيق البعدي**(نوفل وآخرون: 2016، 281-295)**.

دراسة المختار وآخرون (2015): بعنوان دور الجامعة في خدمة المجتمع بليبيا جامعة طرابلس نموذجاً، والتي هدفت إلى توضيح دور الجامعات المعاصرة في خدمة المجتمع، وعرض خبرة ماليزيا في مجال الجامعة وخدمة المجتمع، ودراسة واقع دور الجامعة في خدمة المجتمع الليبي، والتعرف على الآليات المقترحة لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع بجامعة طرابلس، وخلصت النتائج إلى: أهمية قطاع التعليم عموما والتعليم الجامعي خصوصا تزايدت نتيجة للتطورات في المعرفة والتكنولوجيا والعلوم وظهور مفاهيم اقتصــاد ومجتمعات المعرفة، وأن التعليم الجامعي أصــبح أســاســاً للتقدم الحقيقي وأن الدول المتقدمة تضع التعليم في صدارة برامجها وسياساتها، وأن الجامعة هي مؤسسة اجتماعية تتفاعل مع المجتمع، حيث تســـتقبل المدخلات الطلاب، وتقوم بإعدادهم وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة، ثم تقدم للمجتمع المخرجات الخريجين الذين يلبون احتياجاته وتطلعاته**(المختار: 2015، 466-489)**.

دراسة باكير (2015): بعنوان تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، والتي هدفت إلى التعرف على وظائف الجامعة الحديثة، ودورها في البحث العلمي وتطويره وتطوير سلوك الأفراد، والتعرف على الدور الذي تلعبه في دفع التنمية الاقتصــادية والاجتماعية، وقد خلصـــت النتائج إلى: تعتبر الجامعات مهد للإبداع والابتكار حيث يتم فيها إنتاج المعرفة الجديدة من خلال الأبحاث والدراسـات العلمية، وإنها تسـعى لحل المشـكلات المجتمعية من خلال البحث العلمي التطبيقي مما يســاهم في تحســين جودة الحياة، كما إنها تلعب دور حيوي في تطوير التقنيات الحديثة والابتكارات التي تدفع عجلة التقدم، وإنها تقوم بتأهيل الكوادر البحثية والتقنية القادرة على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية. أما دورها في تطوير سلوك الأفراد فيتمثل في تشكيل الوعي المجتمعي بالقضـايا المختلفة وتعزيز قيم التســامح والاحترام والتعاون، والعمل على تطوير المهارات الشــخصــية والمهنية للطلاب مثل التفكير النقدي والإبداع وحل المشــكلات، والمســاهمة في بناء شــخصــية متكاملة للفرد قادرة على التعامل مع التحديات والتغيرات. وإن دورها في دفع التنمية الاقتصـادية والاجتماعية فيمكن في تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة مما يساهم في تنمية الاقتصـاد الوطني، والتشـجيع على ريادة الأعمال والابتكار مما يخلق فرص عمل جديدة، والمسـاهمة في نقل التكنولوجيا إلى القطاع الصـــناعي مما يعزز القدرة التنافســية للاقتصـــاد، من تم المســاهمة في معالجة القضـــايا الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والجريمة **(باكير: 2015، 111- 124)**.

دراسة بن عسكر والسبيلة (ب ت): بعنوان استطلاع آراء الشباب قبل الزواج حول البرنامج الارشادي قبل الزواج- دراسة اجتماعية على الملتحقين في البرنامج الارشادي قبل الزواج في مدينة الرياض، والتي هدفت إلى التعرف على مدى استفادة الشـباب المقبلين على الزواج من البرنامج الارشـادي المقام في مشـروع ابن باز الخيري في الرياض، وكشـفت النتائج: أن الشباب المستفيدين من البرنامج الإرشادي أعربوا عن تقديرهم للمحاور الشرعية والاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية والجنسـية التي يغطيها البرنامج، ففي المحور الشـرعي كان العشـرة بين الزوجين هو الموضـوع الذي حظي بأعلى نسـبة اســـتفادة من وجهة نظر الشـــباب، يليه الأهداف الشـــرعية للزواج ثم النفقة، في المحور الاجتماعي جاءت العلاقات الاجتماعية في المرتبة الأولى من حيث الاسـتفادة، تليها معايير الاختيار الزواجي ومقومات الأسـرة، في المحور النفســي اعتبر الشباب أنهم استفادوا بشكل كبير من موضوعات مثل خصائص الزوجين والتعامل مع الانفعالات وحل المشكلات، في المحور الصـحي كان التغيرات الصـحية هو الموضـوع الذي حظي بأعلى نسـبة اسـتفادة. كما أوضـحت الدراسـة أن الشـباب المقبل على الزواج يواجه صــعوبات وتحديات عديدة، وأن البرنامج الإرشـادي يسـاعدهم على اكتسـاب المعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وإن البرنامج الإرشادي يساهم في إعداد الشباب لتحمل مسؤوليات الزواج، وتفهم حقوق وواجبات كل من الزوجين، وبناء حياة أسرية مستقرة **(بن عسكر والسبيلة: ب ت، ب ص)**.

تعقيب:

1. أكدت على أهمية الوعي والمعرفة لدى الفتيات المقبلات على الزواج بالمعارف حول أســـباب الطلاق المبكر وآثاره، وتقديم الأدوات والمهارات اللازمة للتواصل الفعال وحل المشكلات الزوجية.

2. أشارت إلى أهمية برامج الإرشاد قبل الزواج للوقاية من الطلاق وزيادة التوافق بين الشركاء،

3. بينت دور الجامعة في خدمة المجتمع وتأهيل الشباب كمؤسسات اجتماعية تتفاعل مع المجتمع، وتقوم بإعداد وتزويد الخريجين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتلبية احتياجاته وتطلعاته.

4. أشارت الي أن دور الجامعات امتد ليتشمل إنتاج المعرفة، حل المشكلات المجتمعية من خلال البحث العلمي، تطوير التقنيات، تأهيل الكوادر، تشكيل الوعي المجتمعي، تطوير المهارات الشخصية والمهنية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النظرية المفسرة – نظرية التجانس:

تنطلق هذه النظرية من فريضـــيه مفادها إن الشـــبيه يميل لأن يتزوج من شـــبيهه وإن الزواج واختيار الشـــريك يعتمد أســـاســـاً على التشـــابه أو التماثل في الخصـــائص الاجتماعية العامة، بحيث يكون هناك تشـــابه بين الشـــريكين في الحالة الزواجية على سبيل المثال في التشابه في المستوي التعليمي وفي المهنة وفي المستوى الاجتماعي والتشابه في الخصائص والسمات كالسن والطول ولون البشرة وما إلى ذلك. وهذا ما يعرف بالزواج التجانسي الذي يعني ميل الشخص شعورياً أو لا شعورياً لاختيار شريك تتشابه خصائصه معه. وقد اجريت دراسات كثيرة لا حصر لها حول التجانس كأساس للاختيار الزواجي وكانت معظم تلك الدراســـات تهتم بحالات الزواج التي تمت في الماضـــي للذين هم أزواج فعلا، وكانت تهتم بالمعالجات القائمة على التجانس(**الساعدتي:191،1981**). ومن أهم أوجه التجانس التي اهتمت بها:

التجانس في السن: أن الزوجين يميلان إلى التقارب في العمر حيث الشائع أن يكون الزوج أكبر سنا من زوجته، أي وجود ارتباط قوي بين عمر الزوج وعمر الزوجة في مختلف المراحل العمرية. ومع ذلك، يكون هذا الارتباط أقوى ما يكون بين الزوجين اللذين تقل أعمارهما عن العشـــرين عاما. أما الرجال الذين تزيد أعمارهم عن العشـــرين عاما، فيميلون إلى اختيار زوجاتهم من نفس الفئة العمرية (في حدود خمس سنوات فوق أو تحت سن العشرين)، أو من هن أصـغر منهم سنا. كما أوضحت الدراسة نفسها أنه بعد سن العشرين، تزداد نسبة الرجال الذين يتزوجون بنساء يصغرونهم في السن، ويستمر هذا الاتجاه حتى يصل الرجل إلى سن الخمسين. **(رمضان: 1988، 201).**

التجانس في المستوى الاجتماعي: يميل الغالبية إلى الزواج من ذات المستوى الاجتماعي الذي ينتميان إليه ذلك لأنهما يعيشان في أحياء معظم أفرادها من ذات المستوي الاجتماعي والاقتصادي وبتالي فهما يشتركان بأذواق ومصالح متقاربة، ومعايير الزواج من داخل ذات المســـتوي الاجتماعي تظهر بوضـــوح بين طلبة الجامعة، فقد تبين إن الرجال الذين ينتمون إلى عائلات عالية المكانة وآباؤهم من الأغنياء يفضـلون الزواج من فتيات آباؤهن من المسـتوى نفسـه. وهذا ما يدعم فكرة روبرت ميرتون حول الاختيار للزواج والتقســـم الطبقي الذي يقول فيه إن الأفراد لا يختارون قرنائهم بشـــكل عشـــوائي بل يختارون من يماثلهم من المستوي الطبقي نفسه **(حسن: 1984، 178).**

التجانس في التعليم: يعتبر التجانس في التعليم سواء من حيث نوعه أو مستواه عاملاً هاماً من عوامل التجانس التي تؤثر في الاختيار للزواج، فقد أكدت دراســـة لانديس وداي إلى إن النســـاء يملن إلى الزواج ممن هم أعلى منهن في المســـتوى التعليمي، بعكس الرجال الذين يميلون إلى الزواج بمن هن أقل منهم في المســـتوى التعليمي، وإن الأزواج والزوجات لديهم عموماً ميل إلى أن يكونوا بمستوى تعليمي متشابه ودرجة معينة من التكافؤ الفكري والعاطفي والانجاز التعليمي.

التجانس في الخلفية الحضـــارية: أفراد الجماعات الريفية والحضـــرية يفضـــلون الزواج من داخل جماعاتهم وليس من خارجها، فنمط الاقامة في كنف الأســـرة الممتدة في الجماعات الريفية من العوامل المؤثرة على اســـتقرار الزواج حيث تبدأ

الحياة الزوجية داخل الأسرة الممتدة ذات الإقامة الأبوية التي تتميز بكونها بناء متماسك ومستقر إلى حدا ما، والتي تستمد من نسق القيم والمعايير الاجتماعية معايير استقرارها. والأسرة الجديدة تدخل في نطاق الأسرة الممتدة وتمثل وحدة صغرى إلى جانب وحدات أخرى **(الانصاري: 2000، 32).**

التجانس في الخصائص الجسدية: هناك قدر كبير من الأدلة التي تؤكد على وجهة النظر الشائعة حول جاذبية الهيئة على انطباعات الناس، المتمثلة في وجود صورة نمطية تتضمن الاعتقاد بأن الأشخاص الذين يتمتعون بجمال الهيئة يتمتعون أيضا بشخصيات جذابة، فهم دافئون وأقوياء ومتفتحون متمتعو المعشر. ويميل الأشخاص إلى الزواج من أشخاص يشبهونهم جسدياً من حيث الطول والوزن والشكل والحالة الاجتماعية والحالة الصحية وما إلى ذلك.

. التجانس في القيم والمعتقدات: هناك أدلة قوية إلى أن أهم جوانب التشابه المؤدية إلى الميل بين الأشخاص هو التشابه في القيم والاتجاهات والمعتقدات وتزايد حدة الجاذبية بزيادة التشابه، فالأفراد الذين يتفقون معاً في الاتجاهات سوف يتجذبون، ومن ثم تتكون علاقات اجتماعية جدية بينهم من خلال ما يعرف بالود المتبادل **(رمضان: 1988، 211).**

تعتمد نظرية التجانس على إن هناك صفات معينة إذا اجتمعت بين شخصين فأنها ستكون دافع لتوافق وإقامة علاقة زوجية ناجحة، وهذا البحث يفترض إن هناك تجانس فكري يتضمن العديد من المعلومات إذا تجانس الشركاء عليها فأنها ستؤدي حتماً إلى نجاح العلاقة الزوجية، وهي إن اهتمام الرجل شكلي وإن اهتمام المرأة سمعي وضرورة الاتفاق على مفهوم الزواج وإن الرجل يفكر من خلال صناديق وإن المرأة تفكر من خلال تسجيل البيانات في صفحة واحدة. كذلك أن يكون هناك تجانس في أساليب تقوية العلاقة الزوجية المتمثلة في، أسلوب مد الجسور والتواصل واحتواء الطرف الأخر وأسلوب حل الخلافات وأسلوب التخطيط المالي وإدارة الموارد المالية وأسلوب ترتيب الأهداف والأولويات**(الساعدتي:191،1981).**

تفترض نظرية التجانس أن وجود صفات معينة مشتركة بين الزوجين يزيد من فرص التوافق والنجاح في العلاقة الزوجية، وهذا يشمل جوانب مثل: اهتمامات الرجل والمرأة الرجل شكلي، والمرأة سمعي، والاتفاق على مفهوم الزواج، وأساليب التفكير المختلفة بين الرجل والمرأة، وأساليب تقوية العلاقة الزوجية مثل التواصل وحل الخلافات والتخطيط المالي.

ويمكن للجامعات توظيف هذه النظرية في برامج إعداد المقبلين على الزواج، من خلال:

تقديم دورات وورش عمل: تركز على أهمية التجانس في الجوانب المختلفة (الاجتماعية، الثقافية، الفكرية، إلخ) وأثرها على استقرار الزواج.

تنمية مهارات التواصل وحل الخلافات: تدريب المقبلين على الزواج على الأساليب الفعالة للتواصل وحل المشكلات الزوجية، مع مراعاة الاختلافات في أساليب التفكير بين الرجل والمرأة.

التوعية بأهمية التوافق الفكري: تسليط الضوء على أهمية الاتفاق على مفهوم واضح للزواج والتوافق في القيم والمعتقدات والأهداف المستقبلية.

تقديم الاستشارات الزوجية: توفير خدمات استشارية تساعد الأزواج على فهم ديناميكيات العلاقة الزوجية وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجههم.

من خلال هذه الجهود يمكن للجامعات أن تساهم في تعزيز الوعي بأهمية التجانس في اختيار الزوج، وبالتالي المساعدة في الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع.

ظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي:

حظي موضوع تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتأسيس الأسرة بعناية فائقة من جانب المفكرين والشرائع والقوانين والأخلاق على مر العصور، تجسدت هذه الأهمية في تخصيص فصول ومواد قانونية وأخلاقية تهدف إلى ضمان استقرار هذه الرابطة واستمرارها لما لها من دور حيوي في حفظ النسيج الاجتماعي وتطوره، ولم يقتصر هذا الاهتمام على الجانب القانوني والأخلاقي فحسب بل امتد ليشمل الدين الذي يضع أسسا للعلاقات الأسرية، وعلماء الفكر الذين يقدمون رؤى حول

ديناميكياتها وعلماء الاجتماع الذين يدرســـون تأثيرها على المجتمع، وعلماء النفس الذين يســـعون لفهم الجوانب العاطفية والســـلوكية المؤثرة في نجاحها، يســـعى كل هؤلاء إلى تقديم ما يخدم اســـتمرار هذه العلاقة وإنجاحها، انطلاقا من الإدراك العميق لأهميتها القصوى في استمرار الحياة الإنسانية وتحقيق السعادة للفرد والمجتمع على حد سواء، فالأسرة تمثل النواة الأســاســية واللبنة الأولى في بناء المجتمعات، وهي الحاضــنة التي تنشــأ فيها الأجيال القادمة وتتلقى القيم والمبادئ التي توجه ســلوكها وتحدد هويتها. إلا أن الارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق في المجتمعات الحديثة ومن ضــمنها المجتمع الليبي كما تشير الإحصائيات، يثير قلقا متزايدا لما يترتب عليه من آثار سلبية وخيمة على المستويات الفردية والمجتمعية، ينبع هذا القلق من الدور المركزي الذي تلعبه الأسـرة في البنية الاجتماعية؛ فهي ليسـت مجرد وحدة اجتماعية صـغيرة، بل هي الأسـاس المتين الذي يقوم عليه اسـتقرار المجتمع وتماسكه ونموه، فتفكك الأسـر نتيجة للطلاق أو المشـكلات الزوجية الأخرى يهدد هذا البناء القوي ويضـــعف قدرة المجتمع على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المســـتدامة، وتتجلى الآثار المدمرة للطلاق بشكل خاص على الأطفال الذين يعتبرون الضـحايا الأبرز لهذه الظاهرة، حيث يتعرضـون لصـدمات نفسية واجتماعية قد تؤثر على نموهم وتطورهم واسـتقرارهم المسـتقبلي، وتفكك الروابط الأسـرية لا يؤثر فقط على الأفراد المعنيين بشكل مباشر، بل يمتد ليشمل المجتمع بأكمله، مما يستدعي ضـرورة البحث عن حلول فعالة للحد من هذه الظاهرة وتوفير الدعم اللازم للأسر المتضررة(**حسن: 2022، 52-64**).

يعتبر الطلاق مشــكلة اجتماعية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشـــاراً في مجتمعنا الليبي، ويترتب عليه آثار ســلبية تتمثل في تفكك الأســـرة وازدياد العداوة والبغضـــاء والآثار الســلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفســية العديدة. فقد شــهد المجتمع الليبي ارتفاعا ملحوظا في معدلات الزواج والطلاق على حد ســواء، ففي عام 1995 بلغ عدد حالات الزواج المسـجلة 21358 حالة، بينما وصـل عدد حالات الطلاق في العام نفسـه إلى 1157 حالة، وبعد عقد من الزمن وتحديدا في عام 2005 قفز عدد حالات الزواج إلى 43979 حالة، ليبلغ معدل الزواج الخام 8.4 لكل ألف من الســكان، في المقابل ارتفع عدد حالات الطلاق إلى 2077 حالة، مســجلا معدل طلاق خام قدره 0.4 لكل ألف من السكان. وعلى صعيد النسبة المئوية للطلاق تشير البيانات إلى اتجاه تنازلي تدريجي، ففي عام 1973 كانت نسبة الطلاق 2.6% ثم انخفضـت إلى حوالي 1.8% بحلول عام 1984، واستمر هذا الانخفاض ليصـل إلى 1.1% في عام 1995 ثم إلى 0.8% في عام 2006، يمكن القول إن المجتمع الليبي شـهد زيادة في كل من حالات الزواج والطلاق بين عامي 1995 و2005، مع ملاحظة انخفاض تدريجي في النســبة المئوية للطلاق على مدى العقود الماضــية (**بركة: 2022، 228-259**).

وقد تزايدت حالات الطلاق في بالمجتمع الليبي حيث بينت الإحصـاءات خلال سنة 2009 أن حالات الطلاق وصلت إلى 3691 حالة حســـب بيانات الهيئة العامة للمعلومات. وقد شـــهد المجتمع الليبي تغيرات جذرية على غرار مجتمعات العالم الأخرى، بما في ذلك التغير في النظام الاجتماعي الأسـري. وقد انتقل نظام الأسـرة من الأسـرة الممتدة إلى الأسـرة النووية، ومن أسر معتمدة اقتصاديًا على بعضها البعض إلى أسر ذات اقتصاد مستقل. ففي الماضي، كان رب الأسرة هو المسؤول عن دعم الأسـرة اقتصـاديًا، وتبعًا لهذه التحولات والتبدلات التي طرأت على النظام الأسـري عبر الحقبة الزمنية، أصــبح النظام الأســري اليوم قائمًا على المشــاركة الاقتصـــادية بين الزوجين. وقد أصــبحت معظم الزوجات مســتقلات اقتصاديًا، أو على الأغلب متحصلات على تعليم عالٍ، فصارت المرأة أكثر تحررًا من سلطة الرجل، وهذا حررها نسبيًا من الخوف من هاجس الطلاق (**فتول: 2025، 83-96**).

توزيع حالات طلاق الليبيين حسب الأشهر خلال الفترة 1995-2009

السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	إجمالي
1995	268	51	85	107	101	102	89	64	92	69	85	44	1157
1998	80	123	127	84	109	109	132	112	86	113	118	86	1279
2001	147	146	118	111	232	122	199	129	105	186	174	93	1762
2004	155	109	190	153	155	147	156	155	130	118	71	238	1777
2007	181	207	250	155	275	239	260	228	357	132	219	270	2813
2009	328	343	236	275	313	297	317	276	213	349	352	354	3691

المصدر: (الصيد:2020، 14-23)

تشير البيانات بالجدول اعلاه إلى أن المجتمع الليبي شهد تغيرات كبيرة في الديناميكيات الأسرية خلال الفترة 1995-2009، مع تزايد ملحوظ في حالات الطلاق. الامر الذي يتطلب فهم هذه الظاهرة بشكل أعمق تحليلًا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية التي تؤثر على مؤسسة الزواج في المجتمع الليبي. إذ تضاعف العدد الإجمالي للحالات تقريبا ثلاث مرات خلال هذه الفترة. وهذا الارتفاع يعكس على الأرجح برأي الباحثان تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية أعمق حدثت في المجتمع الليبي، والتي يري الباحثان إن هذه التغيرات قد شملت: تغير في القيم الأسرية والأدوار التقليدية للزوجين، وزيادة الاستقلال المادي للمرأة ودخولها سوق العمل، وتأثير العولمة ووسائل الإعلام على توقعات الزواج والعلاقات، وضغوط اقتصادية واجتماعية قد تزيد من التوترات الأسرية. كما أظهرت البيانات تذبذب في عدد حالات الطلاق على مدار الأشهر، ويري الباحثان أن هناك عوامل ظرفية أو موسمية قد تؤثر على قرارات الطلاق، التي قد تتضمن: ضغوط مالية تزداد في أوقات معينة من السنة مثل الأعياد أو بداية العام الدراسي، تأثير الإجازات والسفر على العلاقات الأسرية، تأثير المناسبات الاجتماعية والأسرية على اتخاذ قرارات الطلاق، عدم وجود نمط شهري ثابت قد يعني أن الطلاق هو قرار معقد يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل وليس فقط بعامل زمني واحد.

ويفسر الباحثان أسباب الزيادة الأكبر في حالات الطلاق في السنوات الأخيرة (2007-2009)، إلى تسارع في وتيرة التغير الاجتماعي وتأثيره على مؤسسة الزواج، حيث يعكس هذا التسارع: تزايد التوقعات الفردية من الزواج والتركيز على السعادة الشخصية، وتراجع سلطة الأعراف والتقاليد الاجتماعية في الحفاظ على الزواج، وتزايد الوعي بالحقوق القانونية للمرأة وسهولة إجراءات الطلاق.

أشارت دراسة الطبولي والمصراتي (2020) أن الطلاق أصبح ظاهرة عالمية والمجتمع الليبي ليس استثناء، وأن هناك تزايد في حالات الطلاق في مدينة بنغازي في الآونة الأخيرة مما جعلها قضية تثير قلق واهتمام الكثيرين، ووصفت الدراسة الطلاق بأنه حل للزواج الفاشل ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن بعض الزيجات في المجتمع الليبي تعاني من المشاكل

منذ البداية، بينما تصـــل زيجات أخرى إلى طريق مســـدود بعد فترة، وأكدت على الآثار الســـلبية للطلاق على الزوجين والأطفال والأسـرة والمجتمع ككل، وبينت أن معدل الطلاق في مدينة بنغازي يشـهد تقلبات فهو ليس ثابت ، ويتضـح ذلك من خلال عرض عدد حالات الطلاق في محكمتي شـمال وجنوب بنغازي في الفترة من 2010 إلى 2018، كما هو مبين بالجدول أدناه:

عدد حالات الطلاق بمدينة بنغازي الصغرى

سنوات الطلاق	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
محكمة الشمال	–	–	–	–	–	–	–	2	389
محكمة الجنوب	4141	–	714	801	–	–	845	747	701

وجدت الدراســة أن معدل الطلاق يرتفع بين الأفراد في الفئة العمرية 30–49 سـنة، وأن معظم حالات الطلاق تحدث خلال السـنوات الأربع الأولى من الزواج، مما يسـلط الضـوء على مشـكلة "الطلاق المبكر، كما كشـفت أن نسـبة النسـاء اللواتي يطلبن الطلاق أعلى من نســبة الرجال، وأن معظم المطلقات كن ربات بيوت بينما المطلقون كانوا من فئات مهنية مختلفة مثل الموظفين ورجال الأعمال، وحددت أسـباب الطلاق في مجموعة من الأسـباب الرئيسـية هي: عدم التوافق بين الزوجين، عدم تحمل مسؤوليات المنزل والأبناء، غياب الزوج، عدم الإنجاب، تدخل الأهل، المرض الجسدي، عدم الإنفاق والمشاكل المالية، التعاطي وإدمان المخدرات، العنف الجسدي واللفظي **(الطبولي والمصراتي: 2020، 53–72).**

عدد حالات الطلاق بإقليم الجبل الأخضر وليبيا خلال السنوات2000–2009–2018

السنة	**عدد حالات الطلاق قي إقليم الجبل الاخضر**	**عدد حالات الطلاق في ليبيا**	**%**
2000	104	1444	7.2
2009	260	2691	7.0
2018	562	9425	6.0

المصدر: (عبد النبي: 2020، 201-188)

تشير البيانات بالجدول أعلاه بأن إقليم الجبل الأخضر قد شهد ارتفاع ملحوظ في عدد حالات الطلاق من 104 عام 2000 إلى 562 عام 2018، فهذا يشير إلى أن عدد الأسر التي تفككت بالطلاق تزايد بشكل كبير في الإقليم. كما تظهر البيانات على المستوى الوطني بأنه كان هناك تزايد في عدد حالات الطلاق بشكل كبير، حيث ارتفع العدد من 1444 عام 2000 إلى 9425 عام 2018، وهذا يؤكد أن الطلاق أصــبح مشــكلة اجتماعية متنامية على مســتوى البلاد. كما إن البيانات تكشــف تغير في معدل الطلاق (بافتراض أن % هو المعدل لكل 1000 من السـكان)، ففي2000 معدل طلاق 7.2 لكل 1000 من السكان، وفي كان هناك2009 انخفاض طفيف في معدل الطلاق إلى 7.0 لكل 1000 من السكان، وأيضا في 2018كان هناك انخفاض آخر في معدل الطلاق إلى 6.0 لكل 1000 من السكان.

ويري الباحثان إن الارتفاع الكبير في عدد حالات الطلاق يشـير إلى أن الاسـتقرار الأسـري يواجه تحديات متزايدة في الإقليم، وإن تزايد كبير في عدد حالات الطلاق على المســتوى الوطني مع انخفاض طفيف في المعدل، قد يبدو متناقض لكن يمكن تفسيره من خلال النمو السكاني، فعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي لحالات الطلاق بشكل كبير، إلا أن هذا الارتفاع قد يكون أقل نسـبياً مقارنة بالزيادة في عدد السـكان، مما يؤدي إلى انخفاض طفيف في المعدل لكل 1000 من السكان.

لوحظ ارتفاع في معدلات الطلاق بمنطقة الخمس فبحسب أرقام أعلنت في عام 2018م، كانت حالات الطلاق وصلت إلى (4091) حالة، وهو عدد متصاعد مقارنة بعام 2017م بواقع (3800) حالة (17). ومع صدور قرار منحة الزواج في 12 / 8 / 2018م عبر وزارة الشباب، أسهم في تصاعد حالات الطلاق الناجمة عن زواج صوري أو متسرع من أجل الحصول على المبلغ المالي، حيث سجلت أكثر من (40) ملف شهريا لحالات طلاق في المحكمة. وبناء على مكتب إصدار السجل المدني الخمس بتاريخ 31 / 12 / 2023م، تبين أن في سنة 2021م حالات الطلاق بلغت (110) حالة، وفي سنة 2022م وصلت إلى (157) حالة طلاق، بينما كان عدد حالات الطلاق في سنة 2023م (140) حالة، متراجعة عن سنة 2022م بـــ (17) حالة. والمجتمع الليبي قد شهد تغيرات وتحولات متسارعة في مختلف جوانب الحياة، ويعد عدم الاستقرار السياسي من أبرز العوامل التي تؤدي إلى اضطراب وتغير في الأنظمة الحيوية للمجتمع، بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت هذه الظروف إلى تهيئة بيئة اجتماعية تشجع على ظهور وتفاقم المشكلات الاجتماعية التي تؤثر سلبا على الفرد والأسرة والمجتمع، ومن بين هذه المشكلات تبرز مشكلة الطلاق التي أصبحت منتشرة بشكل ملحوظ في معظم الأسر الليبية، حتى أصبح من النادر أن نجد أسرة لا تضم فرد ذكر او انثي مطلق**(فتول: 2025، 83-96)**.

لتوزيع النسبي لحالات الطلاق في مدينة سبها الفترة 2000 2019

الفترة من 2000 –2009			الفترة من 2010 – 2019		
السنة	العدد	%	السنة	العدد	%
2000	189	5.5	2010	217	6.4
2001	202	5.9	2011	89	2.6
2002	168	4.9	2012	189	5.5
2003	141	4.1	2013	161	4.7
2004	146	4.3	2014	123	3.6
2005	143	4.2	2015	134	3.9
2006	136	4.0	2016	139	4.1
2007	132	3.8	2017	132	3.8
2008	145	4.2	2018	189	5.5
2009	179	5.2	2019	202	5.9

المصدر: (الصيد:2020، 14-23)

البيانات بالجدول أعلاه تشير بدأت الفترة بنسب طلاق مرتفعة نسبيا بلغت 5.5% عام 2000 و5.9% عام 2001، هذا يعني أن أكثر من 5 من كل 100 زيجة انتهت بالطلاق في هاتين السنتين، وشهدت السنوات اللاحقة انخفاضا تدريجيا في نسب الطلاق، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في عامي 2007 (3.8%) و2008.(4.2%)، ثم عاودت نسب الطلاق الارتفاع بشكل طفيف في عامي 2009(5.2%) ، وبشكل عام يمكن القول إن نسب الطلاق خلال هذه الفترة كانت حاضرة بشكل ملحوظ في الجنوب الليبي، حيث تراوحت بين حوالي 3.8% و5.9% من إجمالي الزيجات. والفترة من 2010 – 2019 بدأت بنسبة طلاق مرتفعة بلغت 6.4% عام 2010، وهي الأعلى في الجدول بأكمله. وشهد عام 2011 انخفاضا حادا في نسبة الطلاق إلى 2.6%. من المرجح أن تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية غير المستقرة في ليبيا خلال هذه الفترة قد أثرت على تسجيل حالات الزواج والطلاق، وبعد عام 2011 تذبذبت نسب الطلاق

بين حوالي 3.6% و5.9%، ولكن يبدو أن هناك ميلًا نحو الاستقرار النسبي حول متوسط معين، وشهد عام 2019 ارتفاعا ملحوظا في نسبة الطلاق لتصل إلى 5.9%، مسجلة نفس نسبة عام 2001.

دور الجامعة في خدمة المجتمع:

تعتبر الجامعة المؤسسة التربوية التي تحضن الشريحة الشبابية في المجتمع لذا دورها يعد الاكثر أهمية في هذا المجال، فهي مؤسسة تربوية اجتماعية تنموية تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية العالمية وترفدها بالبحث العلمي والخبرات ورأسمال المؤهل والمدرب على تطوير المجتمع، هذا يتطلب من الجامعة أن تخلق ثقافة عمل مشتركة تتحاور فيها الرؤي من أجل تحقيق خدمة المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وينظر للجامعات على أنها إحدى المؤسسات الرئيسية في عمليات التنمية والتغير الاجتماعي، وأن دورها هو الدور الاكثر وضوحا بين هذه المؤسسات، فهي تعمل على تخريج الافراد من ذوي المهارات العالية وتهتم بالبحوث التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية وتشجيع ونشر القيم الثقافية الجديدة والتدريب والتنشئة الاجتماعية، أي أن رسالة الجامعات ووظيفتها ومهماتها وأدائها يرتبط بشكل وثيق بقضايا المجتمع وبمتطلبات تطوره، وتتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به في إطار منظومة متكاملة، فالجامعة ليست كيان يعمل من أجل ذاته وإنما يتمثل دورها في مجموعة الخدمات التي تقدمها للمجتمع، حيث أن قيام الجامعات بدورها في مجال خدمة المجتمع يضمن إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لرسالتها التنموية في خدمة المجتمع (**اعرقيب: 2012، 70-89**).

تعد الجامعات منارات للعلم والمعرفة ومحركاً أساسياً للتنمية والتطور في أي مجتمع، حيث لا يقتصر دورها على تقديم التعليم وإجراء البحوث فحسب، بل يمتد ليشمل خدمة المجتمع والمساهمة الفعالة في حل قضاياه المختلفة، وتتضمن خدمة المجتمع كافة الجهود التي تبذلها الجامعة، من خلال أفرادها وكلياتها ومراكزها البحثية، بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية والمجتمعية والاقتصادية، ويتحقق ذلك عبر تحديد الاحتياجات المجتمعية المتنوعة للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات بشكل فعال، وتسعى الجامعة بذلك إلى إحداث تغييرات تنموية وسلوكية إيجابية، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات، وتمكين أفراده ومؤسساته وبيئاته من الاستفادة القصوى من الخدمات المتنوعة التي تقدمها الجامعة بأساليب تتناسب مع ظروف واحتياجات المستفيدين(**الحراحشة:2009،116-140**).

تعتبر خدمة المجتمع المحلي جوهر وظائف الجامعة حيث تسعى إلى تمكين الأفراد من التكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العصر الحديث، وتتنوع مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعة وتتعدد وفقا لإمكانيات وظروف كل جامعة من جهة ووفقاً لظروف المجتمع من جهة أخرى، فمجالات خدمة المجتمع داخل الجامعة تشمل المشاركة في الأنشطة اللامنهجية غير الدراسية وتوجيهها وفق مجالات اهتمام أعضاء هيئة التدريس أو هوايتهم في الشؤون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية، أو غير ذلك أو ما يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية. أما مجالات خدمة المجتمع خارج الجامعة فتكون لكل في مجال تخصصه من خلال تنظيم وتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية بما يحقق مبدأ التربية والتعليم المستمر لمواجهة احتياجات المجتمع وإجراء البحوث التطبيقية، وهي البحوث التي تسعى إلى حل مشكلات المجتمع وسد حاجاته وتحقيق الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الاستشارات العلمية وهو ما يقدمه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بشكل خاص أو الجامعة بشكل عام في مجال تخصص معين لمؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والأهلية، أو أفراد المجتمع والمشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم وتأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلبة(**الخطيب:2006، 88-81**).

إسهامات الجامعة في خدمة المجتمع:

هنالك إجماع حول دور التعليم الجامعي وأهميته في تلبية متطلبات سوق العمل، ولهذا لا بد أن تكون مخرجات التعليم الجامعي قادرة على مواءمة شروط واحتياجات سوق العمل نظراً للعلاقة الموجودة بينهما وهي علاقة تنافسية طردية، أي إن

مخرجات التعليم لابد أن تتناسب كماً وكيفاً مع احتياجات سوق العمل، فالتغيير الدائم في السوق والذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية يتطلب مرونة كبيرة من التعليم للتنمية والتدريب وتأهيل القوى العاملة بما يمهد السبل لتحقيق المطابقة، لذا إن افتقار التعليم لتلك المرونة فإنه سيخفق في تلبية الشروط المطلوبة في سوق العمل أو الاستجابة للاحتياجات الجهاز الإنتاجي. وإن النظام الجامعي ذاته قد يعجز عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقر المرونة التشغيلية الكافية لاستيعابها مخرجات النظام التعليمي، ومن هنا نلاحظ ضعف دور الجامعات وعدم فعاليتها في خدمة المجتمع من خلال الاعتماد على وسائل كلاسيكية جامدة في الإدارة، إذ تكون النتيجة في هكذا حالة هي تخريج قوة غير مؤهلة للدخول إلى سوق العمل، لذا يتطلب إعادة النظر في فلسفة العملية التعليمية لتكون الجامعات قادرة على مواكبة التغيرات السريعة في الاقتصاد، وخاصة الجزء الأهم فيه هو سوق العمل للحد من انتشار البطالة والفقر في المجتمع(**عبود: 2021، 65-79**).

تلعب الجامعة دورا هاما في نشر المعرفة والمعلوماتية حيث أن مجتمع المعرفة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي على التكنولوجيا الفكرية التي تتضمن سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوى العاملة بالمعلومات التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات وتجهيزها ومعالجتها ونشرها وتوزيعها وتسويقها. ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية على أهمية نشر المعرفة من خلال آليات مثل التعليم الجيد والتدريب المناسب والإعلام الهادف وشبكات المعلومات المختلفة وإتاحتها للجميع، وكذلك استيعاب المعرفة وتوظيفها بما يخدم الإنسان والمجتمع. وأن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تلعب دورا هاما في دعم استراتيجيات النمو المعرفي وتطوير المجتمع من خلال تخريج كوادر بشرية مدربة، وربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج، وتوفير فرص التدريب واكتساب الخبرات العملية للطلاب، والجامعات في مجتمع المعرفة يجب أن تهتم ببناء القدرات وتنمية المهارات وتكامل بين النظرية والتطبيق وأن تكون لديها علاقات وثيقة مع المؤسسات الصناعية والمجتمع. وأن مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات مثل المنافسة العالمية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضرورة تلبية متطلبات سوق العمل والمجتمع (**عبد التواب: 2015، 296-450**).

إن التقدم في الثورة المعرفية والمعلوماتية والتغيرات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة، أدى إلى ظهور الكثير من المستجدات في تكنولوجيا المعلومات، لقد أخذت الدول المتقدمة في العالم تتبنى هذه الأنواع من الجامعات ونظم التعليم المتطورة لإنتاج المعرفة والمعلوماتية بما ينسجم وطبيعة مجتمعاتها، والتي أخذت تتجه إلى بناء مجتمعات جديدة تعرف بمجتمعات ما بعد الصناعة والحداثة ومجتمع المعرفة، ومجتمعات كثرة تتطلب إعداد وتأهيل طلبتها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات العلمية والتقنية، وتأمين فرص العمل من جهة وكذلك استثمار أوقات الفراغ الكبيرة لدى العديد منهم بالتزود بالثقافة والمعرفة وتطوير قدراتهم من جهة أخرى، لذلك نلاحظ أن العديد من دول العالم لجأت إلى الاعتماد على نظام التعلم المفتوح ونظام التعلم عن بعد ونظام الجامعة بدون جدران والتعليم الإلكتروني والمستند بالحاسوب، لأن ذلك يساعد على قبول أعداد كبيرة من الطلاب وبتكاليف بسيطة، لأنها لا تحتاج إلى مباني كبيرة وواسعة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة (**عبود: 2021، 65-79**).

الجامعة تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها، فهي جزء من المجتمع وفي الوقت نفسه تساهم في تكوين قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن الأدوار الهامة للجامعة هو تنمية المجتمع من خلال تطبيق المعرفة وتوظيفها، وتلبية احتياجات المجتمع المتنوعة سواء كانت تربوية أو اقتصادية أو ثقافية أو فكرية، وتلعب الجامعة دورا حيويا في تنمية الثروة البشرية، وذلك من خلال ربطها بمواقع العمل والإنتاج وتوفير قنوات اتصال فعالة تساهم في التنمية الشاملة للمجتمع ، في مجتمع المعرفة تبرز أهمية الجامعة في دعم استراتيجيات النمو المعرفي، وتخريج كوادر بشرية مؤهلة، وربط البحث العلمي بالصناعة، وتنمية القدرات والمهارات، وتواجه الجامعات

تحديات مثل المنافســـة العالمية والتطورات التكنولوجية، ولكن في المقابل تتاح لها فرص لتطوير دورها في خدمة المجتمع من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وتعزيز التعاون مع المؤسسات المختلفة **(الضبياني: 2018، 117-147)**

أصبحت الجامعات تحتل مكانة خاصة في عالم اليوم حيث تشير إلى قيام علاقة من نوع جديد بين التعليم الجامعي ومتطلبات المجتمع المعرفي الحديث، ومن هنا أصبح التعليم الجامعي جزءاً رئيسياً من رهانات وتحديات الشعوب من أجل مستقبل أفضل، وهذا جوهرياً في خطط الدول من أجل النمو الاقتصادي، ولتقوم الجامعات بدورها الفعال المرجو فلابد لها من اضـافة الميزات التنافسـية للمعرفة الجديدة ، من ناحية من المتوقع أن أسـاتذة الجامعة يقومون بتوجيه البحث العلمي الذي يؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية، فمصــدر تقدم الدول يمكن في المعرفة التي تمتلكها شـعوبها، فبالمعرفة تسـتطيع تحصـيل بقية العوامل الأخرى، حيث إن المعرفة لا تعرف نهاية في الزمان وطلب العلم شـيء مسـتمر في حياة الشـعوب والأفراد. وإن الإفادة من المعرفة يمكن أن تسهم بفعالية في تغيير التعليم والتعلم وذلك من خلال تحديد نوع المعرفة المتاحة التي يمكن المشـاركة فيها، وهذا يتطلب دعماً من واضـعي السـياسـات التعليمية وتطوير الثقافة بتوفير الدعم والخدمات الكافية للتعلم المتماثل، أي تأسـيس مجتمعات خاصـة بتطوير القدرات والمهارات لأعضـاء هيئة التدريس وكذلك الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، لأن ذلك يسـاعد على العمل بصـورة جماعية وفيهم أسـاليب تبادل المعلومات بين الأسـاتذة وطلابهم ومناقشـتها مما يولد الرغبة عند الطلاب في اكتسـاب تلك المعارف العلمية وحسـن تطبيقها في المجتمع الذي يعيشون فيه لذا يجب أن تكون المناهج التعليمية الجامعية ومواكبة للتطور والتقدم والنهضة **(عبود: 2021، 65-79).**

النتائج:

يمكن للجامعات أن تلعب دور جوهري في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز استقرار الأسر في المجتمع، من خلال:

أ. مركز البحوث والدراسات الأسرية:

1. تأسيس مركز بحثي داخل الجامعات يعنى بشكل حصري بقضـايا الأسرة والزواج والطلاق، ويضم باحثين من مختلف التخصصات (علم الاجتماع، علم النفس، القانون، الشريعة، الخدمة الاجتماعية).

2. تنفيذ دراسات طولية تتبع الأسر على مدى فترات زمنية طويلة لتحديد العوامل التي تساهم في استقرارها أو تعرضها لخطر الطلاق.

3. تطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة حول حالات الزواج والطلاق، تتضمن معلومات ديموغرافية واجتماعية واقتصـادية، وتكون متاحة للباحثين وصناع القرار.

4. نشـر نتائج البحوث والدراسـات في دوريات علمية محكمة، وتنظيم مؤتمرات وندوات لمناقشـة أحدث النتائج والتوصيات .

ب. برامج التأهيل والإعداد للزواج:

1. إدراج مقرر دراسـي إلزامي في مرحلة البكالوريوس حول مهارات الحياة الأسـرية والعلاقات الزوجية الناجحة، يغطي موضوعات مثل التواصل الفعال، حل النزاعات، إدارة الموارد الأسرية، التربية الوالدية

2. تنظيم ورش عمل تفاعلية للمقبلين على الزواج تتضمن محاكاة لمواقف حياتية زوجية، وتدريبات على مهارات التواصل وحل المشكلات.

3. تقديم برامج إرشـادية فردية أو جماعية للأزواج الجدد، لمسـاعدتهم على التكيف مع الحياة الزوجية وتقديم الدعم في المراحل الأولى من الزواج .

ج. خدمات الاستشارة الأسرية المتخصصة:

1. إنشاء عيادات أسرية داخل الجامعة تقدم خدمات الاستشارة والعلاج الأسري للأزواج والأسر التي تواجه مشكلات، وتضم فريق من المستشارين المؤهلين والمتخصصين في العلاج الأسري.
2. توفير خط هاتفي ساخن يقدم خدمات الاستشارة الطارئة والدعم النفسي للأفراد والأسر في أوقات الأزمات.
3. تطوير وتنفيذ برامج متخصصة للوقاية من العنف الأسري وتقديم الدعم للضحايا .

د. التدخل المجتمعي والشراكات الفعالة:

1. تنظيم برامج توعية مجتمعية تستهدف مختلف فئات المجتمع الشباب، الآباء، المعلمون، رجال الدين، للتوعية بأهمية الأسرة المستقرة وآثار الطلاق السلبية.
2. التعاون مع المؤسسات الدينية في إعداد برامج إرشادية للمقبلين على الزواج، تستند إلى القيم الدينية والأخلاقية.
3. التعاون مع وسائل الإعلام في إنتاج برامج ومواد إعلامية هادفة، تروج للزواج الناجح وتقدم نماذج إيجابية للأسر المستقرة .

5. السياسات الأسرية الداعمة:

1. تقديم مقترحات لصناع القرار حول السياسات الأسرية التي تدعم استقرار الأسر، مثل توفير الدعم المادي للأسر الشابة، وتوفير خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وتوفير الإجازات الأسرية.
2. إجراء تقييم للأثر الأسري للسياسات والبرامج الحكومية المختلفة، للتأكد من أنها لا تؤثر سلبا على استقرار الأسر .

عوامل النجاح:

1. يجب أن تحظى هذه المبادرات بدعم قوي من إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.
2. تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة.
3. الاعتماد على متخصصين مؤهلين وذوي خبرة في مجال الأسرة والزواج.
4. تقييم فعالية البرامج والأنشطة بشكل دوري وتعديلها حسب الحاجة.
5. ضمان استدامة هذه المبادرات على المدى الطويل من خلال توفير التمويل المستمر وتطوير القدرات المؤسسية.

التوصيات:

1. إنشاء وتفعيل وحدات متخصصة للدراسات والاستشارات الأسرية في الجامعات، تهدف إلى إجراء البحوث والدراسات العلمية المعمقة حول أسباب الطلاق وعوامل استقرار الأسر، وتوفير خدمات الاستشارة والإرشاد الأسري المتخصصة للمقبلين على الزواج والأزواج والأسر التي تواجه صعوبات.
2. تضمين برامج تأهيلية وتوعوية إلزامية حول بناء الأسرة المستقرة في المناهج الجامعية وتوسيع نطاقها للمجتمع، تركز على مهارات الحياة الأسرية والعلاقات الزوجية الناجحة.
3. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وحملات توعية مجتمعية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بالتعاون مع المؤسسات الدينية والإعلامية، لتعزيز الوعي بأهمية الزواج المستقر وتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء أسر قوية ومستدامة.

المراجع:

1. اعرقيب، فاطمة عبد السلام (2021)، دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف الاستثنائية – دراسة حالة الجامعات الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الخامس، والعدد الثالث عشر، 70–89.

2. الحداد، نور أبو الســـعود (2020)، دور برنامج الحوار الجماعي في خدمة الجماعة وتنمية معارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، مجلة دراســات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنســانية، العدد الواحد والخمســون، المجلد الثاني/ 475-502.

3. الحراحشــة، فواز (2009)، دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضــاء هيئة التدريس فيها، مجلة علوم إنسانية، المجلد السادس، العدد الواحد والاربعون،116-140.

4. الخطيب، أحمد (2006)، الإدارة الجامعية دراسات حديثة، علم الكتب الحديث، أربد.

5. الساعاتي، سامية (1981)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط2، النهضة العربية، بيروت.

6. الطبولي، محمد عبد الحميد والمصراتي، بسمة عمران (2020)، الطلاق أسبابه وانعكاساته على المجتمع الليبي مدينة بنغازي انموذجا، مجلة كلية الآداب بجامعة بنغازي، العدد السابع والاربعون، 53-72.

7. الصـيد، محمد أبو القاسـم (2020)، واقع الطلاق في المجتمع الليبي-دراسـة وثائقية تحليلية (الجنوب الليبي نموذجاً)، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثاني،14-23.

8. الضـبياني، عامر محد وآخرون (2018)، دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الخامس، 117-147.

9. المختار، ســـهام علي وآخرون (2015)، دور الجامعة في خدمة المجتمع بليبيا جامعة طرابلس نموذجاً، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 16، 466-489.

10. الانصــاري، عبد الحميد اسـماعيل (2000)، تأخر الزواج وارتفاع معدل الطلاق – قراءة فقهية معاصــرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

11. باكير، عايدة (2015)، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضــوء المســؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، بحث منشور على شبكة الانترنت، 111-124)

12. بن عسكر، منصـور عبد الرحمن والسبيلة، مشاري عبد الله (ب ت) استطلاع آراء الشباب قبل الزواج حول البرنامج الارشـادي قبل الزواج- دراسـة اجتماعية على الملتحقين في البرنامج الارشـادي قبل الزواج في مدينة الرياض، مجلة دفاتر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، ب ص.

13. بركة، جمعة صـالح (2022)، التفسير النفسي والاجتماعي لمشكلة الطلاق في منطقة جنزور، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، 228-259.

14. حسن، محمد أبوبكر (2022)، دراسـة تطبيقية معدلات الطلاق في مدينة سبها، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، المجلد العاشر، العدد الأول، 52-64.

15. حسن، محمود (1984)، أسس الخدمة الاجتماعية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

16. رمضان، السيد (1998)، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

17. عبد التواب، عبد اللاه عبد التواب وآخرون (2-25)، الجامعة ودورها التنموي في مجتمع المعرفة، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 296-450.

18. عبد النبي، أحمد عبد الســـلام (2020)، ظاهرة الطلاق في إقليم الجبل الأخضـــر– ليبيا: دراســـة في الجغرافيا الاجتماعية لمعدلاتها المكاني ومسبباتها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانية، 201-188.

19. عبود، زينب هاشـم (2021)، دور الجامعة في خدمة المجتمع، المجلة الدولية للعلوم الإنسـانية والاجتماعية، المجلد 21، العدد21، 65-79.

20. فتول، سعيدة عبد الله (2025)، بعض الأسباب المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي- دراسة ميدانية بمدينة الخمس، مجلة التربوي، العدد السادس والعشرون، 83-96.
21. مدلل، سارة محمد (2017)، برنامج مقترح لتحضير المقبلين على الزواج في ضوء التجارب العالمية وخصوصية المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
22. نوفل، ربيع محمود وآخرون (2016)، فاعلية برنامج ارشادي لتنمية وعي الفتيات المقبلات على الزواج بأسس ومقومات الاسرة الناجحة، مجلة جامعة المتصورة، المجلد الثالث والسبعون، العدد الثالث، 281-295.